الأمم المتحدة

FCCC/SB/2021/1

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
27 April 2021
Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية **الهيئة الفرعية للتنفيذ**

تحسين نُظُم إدارة الثروة الحيوانية، بما في ذلك نُظُم الإنتاج الزراعي – الرعوي وغيرها

تقرير للأمانة عن حلقة عمل*

موجز

عُقدت حلقة العمل المتعلقة بتحسين نُظُم إدارة الثروة الحيوانية، بما في ذلك نُظم الإنتاج الزراعي – الرعوي وغيرها، خلال فترة انعقاد الدورات بالتزامن مع حوارات المناخ لعام 2020 المنظمة في إطار الاتفاقية الإطارية. وعرض خبراء يمثلون الأطراف، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، ومنظمات البحوث، والمجتمع المدني، والهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية، فضلاً عن المزارعين، تجارب وتحديات وعراقيل ذات صلة بتحقيق تحوّل في الزراعة يؤدي إلى تحسين نُظُم إدارة الثروة الحيوانية، وأجرى المشاركون مناقشة متعمّقة تناولوا فيها موضوع الإمكانات والفوائد المشتركة وأوجه التآزر المتعددة الأهداف التي ينطوي عليها تحسين هذه النُظُم. وأتاحت حلقة العمل فرصة للشروع في مناقشة الخيارات المتاحة لزيادة التآزر والتعاون بين الجهات المعنية، وسلطت الضوء على ضرورة أن يكون المزارعون في صلب جميع المناقشات والقرارات المتخذة المتعلقة بتغير المناخ والزراعة وإدارة الثروة الحيوانية.

* قُدِّمت هذه الوثيقة بعد الموعد المُحدد بسبب عراقيل ذات صلة بالموارد البشرية نتجت جزئياً عن ظروف الجائحة.

الرجاء إعادة الاستعمال

المختصرات

جائحة كوفيد-19	جائحة مرض فيروس كورونا
المركز/الشبكة	مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ
الصندوق الأخضر	الصندوق الأخضر للمناخ
إمكانية التّبدل	إمكانية تبدل الحرارة العالمية
إمكانية الاحترار	إمكانية الاحترار العالمي
هيئة المناخ	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
إطار كورونيفيا	إطار عمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة
هيئة التنفيذ	الهيئة الفرعية للتنفيذ
هيئة المشورة	الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

1- طلب مؤتمر الأطراف إلى هيئة التنفيذ وهيئة المشورة أن تعملا بصورة مشتركة على تناول القضايا المتعلقة بالزراعة، بما يشمل تنظيم حلقات عمل واجتماعات للخبراء، والتعاون مع الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية، وأن تراعي في ذلك مواطن تأثر الزراعة بتغير المناخ ونُهُج معالجة مسألة الأمن الغذائي[(1)].

2- وطلبت هيئة التنفيذ وهيئة المشورة إلى الأمانة أن تنظم، رهناً بتوافر موارد تكميلية، ست حلقات عمل في الفترة التي تسبق الدورة 26 لمؤتمر الأطراف (تشرين الثاني/نوفمبر 2021) كخطوة تندرج ضمن إطار كورونيفيا[(2)]، ووفقاً لما ورد في خريطة طريق كورونيفيا[(3)]. وشجعت الهيئتان الجهات المراقبة على المشاركة في حلقات العمل هذه.

3- وطلبت هيئة التنفيذ وهيئة المشورة إلى الأمانة أن تنظم، بالاقتران مع الدورة 52 لكل منهما، حلقة العمل الخامسة بشأن موضوع تحسين نُظُم إدارة الثروة الحيوانية، بما في ذلك نظم الإنتاج الزراعي – الرعوي وغيرها. وطلبت الهيئتان أيضاً إلى الأمانة إعداد تقرير بشأن حلقة العمل لتنظرا فيه أثناء الدورة 53 لكل منهما[(4)]. وطلبتا كذلك إلى الأمانة دعوة ممثلي الهيئات المنشأة إلى المساهمة في العمل المضطلع به وحضور حلقات العمل[(5)].

4- ودعت هيئة التنفيذ وهيئة المشورة الأطرافَ والجهات المراقبة إلى تقديم آرائها بشأن موضوع حلقة العمل المشار إليه في الفقرة 3 أعلاه[(6)] عبر بوابة تقديم الإسهامات[(7)]. وأحاطت الهيئتان علماً بالأهمية التي تكتسيها مواضيع تتعلق، على سبيل المثال لا الحصر، بالمزارعين، والاعتبارات الجنسانية، والشباب، والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، وشجعتا الأطراف على أن تضعها في الاعتبار عند تقديم إسهاماتها وكذلك خلال حلقات عمل إطار كورونيفيا[(8)].

باء- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية

5- لعل هيئة التنفيذ وهيئة المشورة تودان النظر في هذا التقرير عند استعراضهما إطار كورونيفيا، وإعداد تقرير يُقدَّم إلى الدورة 26 لمؤتمر الأطراف بشأن ما أُحرز من تقدم ونتائج في العمل، بما في ذلك في مواضيع يمكن تناولها مستقبلاً[(9)].

---

(1) المقرر 4/م أ-23، الفقرة 1.

(2) FCCC/SBI/2018/9، الفقرة 39، وFCCC/SBSTA/2018/4، الفقرة 61.

(3) FCCC/SBI/2018/9، المرفق الأول، وFCCC/SBSTA/2018/4، المرفق الأول.

(4) FCCC/SBI/2018/9، الفقرة 41، وFCCC/SBSTA/2018/4، الفقرة 63.

(5) FCCC/SBI/2018/9، الفقرة 42، وFCCC/SBSTA/2018/4، الفقرة 64.

(6) https://www4.unfccc.int/sites/submissionsstaging/Pages/Home.aspx.

(7) FCCC/SBI/2018/9، الفقرة 43، وFCCC/SBSTA/2018/4، الفقرة 65.

(8) FCCC/SBI/2018/9، الفقرة 40، وFCCC/SBSTA/2018/4، الفقرة 62.

(9) وفق ما صدر به تكليف في المقرر 4/م أ-23، الفقرة 4.

ثانياً- المداولات

6- نظراً للظروف المتصلة بجائحة كوفيد-19، دعت الأمانة إلى عقد حلقة العمل المشار إليها في الفقرة 3 أعلاه عن طريق الوسائل الافتراضية في 24 و25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وكانت الحلقة مفتوحة في وجه جميع الأطراف والجهات المراقبة المشاركة في حوارات المناخ لعام 2020 المنظمة في إطار الاتفاقية الإطارية.

7- وألقت ماريان كارلسن (النرويج) رئيسة هيئة التنفيذ، باسم رئاستي هيئة التنفيذ وهيئة المشورة، ملاحظات افتتاحية وقدمت تفاصيل عن الخيط الناظم لحلقة العمل وأهدافها. ودعت المتحدثة مونيكا فيغاج (بولندا) وميلاغروس ساندوفال (بيرو) إلى تيسير حلقة العمل على نحو مشترك.

8- واشتملت حلقة العمل على أربعة فصول:

(أ) العروض القطرية؛

(ب) حلقة نقاش الخبراء؛

(ج) العروض المتعلقة بالأعمال التي تضطلع بها الهيئات المنشأة وكيانات التمويل؛

(د) مناقشة عامة.

9- وفي سياق الملاحظات المتعلقة بتنظيم حلقة العمل، أعربت الأطراف عن ارتياحها للمناقشات المثمرة والموضوعية التي جرت، لكنها أعربت عن شواغل تتعلق بالصيغة الافتراضية وبما يلي: إشكالات الاتصال والتكنولوجيا التي تتسبب في عدم إتاحة مشاركة كاملة وشاملة؛ وصعوبات إدارة الوقت والجدولة الناجمة عن فوارق التوقيت، لا سيما فيما يتصل بتجاوز حلقة العمل الحيز الزمني؛ وتحديات تنسيق مجموعات الأطراف، وهي أمور ربما كان لها تأثير سلبي على مشاركة المندوبين بصورة فعالة في حلقة العمل.

10- ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن حلقة العمل، بما في ذلك جدول الأعمال والعروض وروابط التسجيلات، في الموقع الشبكي للاتفاقية الإطارية[(10)].

ثالثاً- موجز العروض

ألف- العروض الرئيسية

11- قدم أحد العلماء[(11)] عرضاً رئيسياً عن أهمية نظم إدارة الثروة الحيوانية في سياق الاستدامة. فهذه النُظُم تشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة التي تُمارس في جميع أنحاء العالم وتساهم مساهمة كبيرة في الاقتصاد العالمي. وفي العديد من أنحاء العالم، تكتسي الثروة الحيوانية أيضاً أهمية اجتماعية واقتصادية عالية ويمكن استخدامها، على سبيل المثال، كشكل من أشكال التحوط. واعتبر المتحدث، فيما يتصل بإدارة الثروة الحيوانية، أن الحد من العوامل الخارجية السلبية، مثل انبعاثات غازات الدفيئة، وتحسين استدامة وإنتاجية نظم إدارة الثروة الحيوانية، يجب أن يكونا موضع أولوية في القطاع الزراعي. وأوضح العالم أن تحقيق تحييد الأثر الكربوني يمكن أن يتحقّق إذا تسنّى إعادة الترابط بين نُظم الثروة الحيوانية والأراضي الزراعية، بالاعتماد على مزيد من نُظُم التناوب بين الاستغلال الزراعي والرعوي للأراضي.

(10) https://unfccc.int/event/koronivia-workshop-on-improved-livestock-management-systems.

(11) أنيبال بوردومينغو.

12- وأوضح المتحدث أن استدامة نظم الثروة الحيوانية تختلف بصورة كبيرة حسب كيفية إدارتها: فزيادة عدد العجول التي يمكن أن تُنتجها كل بقرة يمكن أن تقلل بمقدار كبير عدد الحيوانات المطلوبة، في حين تؤثر كثافة الرعي تأثيراً كبيراً على الكربون الأرضي وعلى الدورة النيتروجينية في النظم الإيكولوجية الرعوية. ومن المتوقع أن تلعب التكنولوجيات الجديدة دوراً رئيسياً في قياس التوازنات الحقيقية لغازات الدفيئة (وليس الانبعاثات فقط) المرتبطة بنُظم إدارة الثروة الحيوانية وفي مساعدة المزارعين على إدارة تربية الأبقار على نحو فردي بدلاً من إدارة القطعان والمراعي ككل.

13- وقدم خبير[12] من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عرضاً وافياً بشأن تكييف نظم إدارة الثروة الحيوانية مع تغير المناخ. فالماشية مُعرَّضة للآثار المباشرة وغير المباشرة لتغير المناخ، مثل الجفاف والفيضانات والإجهاد الحراري وعدم توافر المياه وسوء نوعية العلف والآفات والأمراض. ويتفاقم هذا التأثر بسبب الضغوطات غير المناخية، بما في ذلك تدهور المراعي وتلوث المياه وصدمات السوق وانعدام الأمان في حيازة الأراضي. ولذلك، يجب أن تشمل استراتيجيات التكيف خيارات مراعية للسياق، بما يشمل إيلاء الأولوية للتدابير التي تعزز دور نظم إدارة الثروة الحيوانية باعتبارها مصدراً لمنافع النظم الإيكولوجية. ويمكن أن يسهم ذلك في التنمية المستدامة والحد من الفقر، فضلاً عن تحقيق تكامل بين الجهود المبذولة في إطار اتفاقيات ريو الثلاث ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

14- وثمة معوقات أشد وطأة تحول دون التنفيذ الناجح لتدابير التكيف في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، التي يتوقع أن يزداد فيها الطلب على الأغذية والمنتجات الحيوانية. وتؤدي إدارة الثروة الحيوانية في كثير من السياقات وظائف اجتماعية وثقافية واقتصادية أساسية، مثل المساهمة في إدارة المخاطر وأوجه الهشاشة. ولذلك، من الضروري بناء قدرة المزارعين على تنفيذ ممارسات التكيف التي تكفل الأمن الغذائي والفوائد المشتركة التي تُجنى من التخفيف من تغير المناخ. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى معالجة الثغرات المعرفية لتسهيل عملية صنع القرار، لا سيما بالنظر إلى اتسام السيناريوهات المناخية المستقبلية بدرجة عالية من عدم اليقين، ومحدودية الأدلة المتاحة بشأن تكاليف التكيف وفوائده، والمسائل المتعلقة بأوجه المعاوضة.

15- وأوضح أحد المساهمين الرئيسيين[13] في إعداد تقارير هيئة المناخ أن دور الثروة الحيوانية في الاحترار العالمي لا يزال موضع نقاش حاد واستقطاب في جميع أنحاء العالم. ففي حين أدى تحسين النظام الغذائي للماشية وصحتها، على سبيل المثال، إلى زيادة كفاءة تربية الماشية وخفض الانبعاثات لكل وحدة من المنتجات، ارتفعت القيمة المطلقة لانبعاثات الميثان وأكسيد النيتروز الناجمة عن تربية الماشية بنحو 15-20 في المائة في الفترة من عام 1990 إلى عام 2017، وكان التخمّر المعوي أهم مصدر لهذه الانبعاثات. وتشمل الآثار السلبية الأخرى لنظم إدارة الماشية إزالة الغابات، وتردي نوعية المياه والهواء، وتدهور الأراضي، وزيادة خطر انتشار الأمراض الحيوانية المنشأ. وأوضح المتحدث أن الإمكانات الطموحة للتخفيف من آثار تغير المناخ المرتبطة بنظم إدارة الثروة الحيوانية، وفقاً لما تتضمنه منشورات هيئة المناخ، لم تتحقق لأنها تتوقف على اعتماد البلدان تسعيراً للكربون، وقال إنه ليس على علم بأن أي بلد قد أنجز مثل هذا التسعير في مجال الزراعة. وهناك دراسات تشير إلى أن التغيير الغذائي يمكن أن يقلل من الانبعاثات الناجمة عن الماشية بنسبة تتراوح بين 20 و30 في المائة، لكن قابلية تحقق هذه الإمكانات النظرية للتخفيف من المنظور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لا تزال لم تخضع لتحليل منهجي. وأضاف العالم أن معظم إمكانات التخفيف تكمن في احتجاز كربون التربة، الذي يمكن زيادته من خلال تحسين ممارسات الرعي واستعادة خصوبة الأراضي. واعتبر المتحدث أن منتجات تكنولوجية جديدة يجري تطويرها حالياً يمكن أن تؤدي دوراً في التخفيف من تغير المناخ، منها مثلاً المثبطات واللقاحات وإضافات الأعلاف، لكن النُظم التي يمكن أن تُستخدم فيها هذه التكنولوجيات قد تظل محدودة بسبب اللوائح التنظيمية وعامل التكلفة.

(12) كارولين أوبيو.

(13) هاري كلارك.

16- وإذ أشار العالِم إلى أن من الصعب تحقيق أهداف درجة الحرارة المنصوص عليها في اتفاق باريس دون خفض انبعاثات الماشية، تساءل عما إذا كان من الممكن التخلي تماماً عن إدارة الثروة الحيوانية كنشاط. فمن الضروري إعادة الاعتراف بالدور الواسع النطاق الذي تكتسيه نظم الثروة الحيوانية المدارة على نحو صحيح، إلى جانب التخفيف من أثر تغير المناخ، لا سيما فيما يتصل بمجال الأمن الغذائي والتغذوي العالمي (خاصة فيما يتعلق بالمغذيات الدقيقة)، وسبل العيش، ودورة المغذيات وتخزين الكربون، والتنوع البيولوجي، وتشكيل المواقع الطبيعية وصونها. وتتمثل إحدى الصعوبات في درجة عدم اليقين التي تتسم بها على نطاق واسع تقديرات انبعاثات الماشية لأن العديد من البلدان لا تملك بيانات دقيقة عن أعداد الماشية وخصائص النظام الغذائي والأداء الحيواني. وتكتسي معامِلات الانبعاثات أيضاً طابعاً غير مؤكد بدرجة عالية؛ فعلى سبيل المثال، تتأثر انبعاثات أكسيد النيتروز بشدة بالظروف المناخية المحلية وبظروف التربة. وعرض العالم المناقشة العلمية المتعلقة بأفضل السبل لمقارنة متوسط الاحترار الناجم عن مختلف انبعاثات غازات الدفيئة على مدى إطار زمني معين باستخدام مقاييس مثل قيمة إمكانية الاحترار (GWP) وقيمة إمكانية التبدل (GTP) في أفق زمني يبلغ 100 سنة، أي إمكانية الاحترار البدلية (GWP*)[14]، من أجل تقدير الاحترار بمكافئ ثاني أكسيد الكربون. وبصفة عامة، حذر المتحدث من المحاسبة المعقدة المستندة إلى بيانات ذات جودة رديئة، مشدداً على أن التركيز يجب أن ينصب على تحسين البيانات، وتطوير الجرود الوطنية لغازات الدفيئة، وتضافر جهود الممارسين ذوي الخبرة في مجالي السياسات العامة والعلوم من أجل تحسين جودة البيانات وتوافرها.

باء- العروض القطرية

17- قدم ممثلو ستة أطراف عروضاً أجابوا فيها على الأسئلة التالية:

(أ) ما هي تجربتكم في مجال تحسين نُظم إدارة الثروة الحيوانية، بما في ذلك نُظُم الإنتاج الزراعي – الرعوي وغيرها؟

(ب) كيف يعالج بلدكم مسألة الفوائد المشتركة وأوجه التآزر ذات الأهداف المتعددة في سياق تحسين نظم إدارة الثروة الحيوانية؟

(ج) كيف يحدد بلدكم الأهداف ويقيس التقدم المحرز في تحسين نظم إدارة الثروة الحيوانية؟

(د) ما هي التحديات التي يواجهها بلدكم في تحسين نظم إدارة الثروة الحيوانية، وكيف يمكن أن يساعد إطار كورونيفيا والهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية الإطارية في معالجة هذه التحديات؟

18- عرض ممثل بوتان هدف بلده المتمثل في زيادة الإنتاج إلى أقصى حد ممكن بالاعتماد على موارده المحدودة من الأراضي وبالتقليل إلى أدنى حد من الآثار البيئية. وتشمل الفوائد المتوقعة تعزيز الدخل وسبل العيش وتحسين القيمة الغذائية المتاحة للسكان في الأرياف، والاستفادة من منافع النظام الإيكولوجي، وإتاحة فرص للعمل، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن قطاع الماشية من خلال تحسين إدارة السماد الطبيعي وتعزيز كفاءة الأعلاف، فضلاً عن المساهمة بصفة عامة في سعادة المواطنين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأبرز المتحدث أن إطار كورونيفيا يمكن أن يساعد البلدان في تجاوز التحديات القائمة من خلال الاعتراف بأهمية قطاع تربية الماشية، وتيسير تطوير وتنفيذ تكنولوجيات في مجال الثروة الحيوانية تلائم أهداف التكيف مع تغير المناخ، وتيسير تعزيز القدرة الوطنية في مجال إدارة الموارد الوراثية الحيوانية، وتعزيز الدعم المتعلق باعتماد تكنولوجيات إدارة المياه والمراعي، ومكافحة الآفات والأمراض الناشئة والعابرة للحدود، ووضع إطار منهجي لرصد تأثيرات تغير المناخ والتصدي لها.

(14) تمثل إمكانية الاحترار البديلة مقياساً يُستعاض به عن إمكانية الاحترار وفيها تُربط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التراكمية في الوقت الراهن بالنسبة الحالية لانبعاثات ملوثات المناخ القصيرة العمر.

19- وعرض ممثل للاتحاد الأوروبي هدف الاتحاد الرامي إلى أن تكون أوروبا أول قارة تحقق تحييد الأثر المناخي بحلول عام 2050. ولتحقيق ذلك، يلزم جعل النظم الغذائية أكثر استدامة، علماً أن خفض انبعاثات غازات الدفيئة إلى الصفر قد لا يكون ممكناً بالنظر إلى العمليات البيولوجية التي ينطوي عليها الإنتاج الزراعي. ومن الصعب أيضاً قياس تغيرات الانبعاثات المبثوثة بحسب موقعها وسياقها. وقال المتحدث إن نُهُج التغذية الحديثة تتيح فرصاً واعدة للحد من كثافة انبعاثات المنتجات الحيوانية. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يبذل جهوداً من أجل تعزيز التعاون وتقاسم المعارف وأفضل الممارسات من أجل تحسين تنفيذ العمل المناخي في مجال الزراعة، بما في ذلك من خلال الشراكات الدولية. وقدم ممثل لأيرلندا وصفاً لجهود بلده الرامية إلى التصدي لانخفاض التنوع البيولوجي ونوعية المياه وخصوبة التربة وتزايد انبعاثات الماشية. وقال إن كثيراً من الخيارات القائمة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة تتيح سبلاً ذات تكلفة أقل أو تكلفة محايدة على مدى فترة 10 سنوات، علماً أن بعضها يتيح فوائد مشتركة على صعيد الحد من الأمونيا.

20- وقدم ممثل لنيوزيلندا مداخلة بشأن نظم الرعي الواسعة النطاق في الهواء الطلق في البلد. وقال إن انبعاثات الزراعة في نيوزيلندا، التي تمثل 48 في المائة من إجمالي انبعاثات البلد، ظلت مستقرة منذ عام 2005 على الرغم من زيادة الإنتاج بشكل عام. وأضاف أن هدف نيوزيلندا هو خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 30 في المائة دون مستوى عام 2005 بحلول عام 2030. وإضافة إلى ذلك، يُتوخى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وأكسيد النيتروز إلى الصفر بحلول عام 2050، وتقليص انبعاثات الميثان بنسبة 10 في المائة بحلول عام 2030 وبنسبة 24-47 في المائة بحلول عام 2050. وشدد الممثل على أن المزارعين وأصحاب المشاريع الزراعية بحاجة إلى مجموعة من الخيارات للاستجابة لتغير المناخ على نحو يراعي النظام الزراعي العام، بما في ذلك سلاسل القيمة ذات الصلة والمستهلكين. ومن الأهمية الحاسمة بمكان وجود تفاعل بين المزارعين والحكومة وبرامج البحوث يُركَّز فيه على الإنتاجية ورصد انبعاثات غازات الدفيئة. وتهدف نيوزيلندا إلى تقليص انبعاثاتها من غازات الدفيئة الزراعية على أساس مستمر.

21- وأوضح ممثل لأوروغواي أن البلد يعمل على تنفيذ نظم منتجة ومتينة في مجال الثروة الحيوانية، بما يكفل جني فوائد اجتماعية واقتصادية بالاعتماد على تحول صوب أعلاف أكثر كفاءة، وزيادة التنوع البيولوجي، وتعزيز بواليع الكربون، وخفض كثافة الانبعاثات، وتحسين حماية الحيوان. ومن الإشكالات التي تظل مطروحة الرعي الجائر، وتدهور الأراضي، والافتقار إلى الظل والمأوى، وسوء نوعية مصادر المياه. ويشكل التكيف مع تغير المناخ أولوية في أوروغواي التي يؤدي فيها استمرار وطأة الجفاف الشديد إلى خسائر اقتصادية متراكمة كبيرة يتكبدها المزارعون. ويدرك البلد أن العديد من أنشطة التكيف الفعالة تكتسي فوائد مشتركة في مجال التخفيف، مثل زيادة احتجاز كربون التربة، وتحسين إدارة السماد الطبيعي، وتعزيز دورة المغذيات. وقد أدخل البلد بالفعل تحسينات على إدارة القطعان، وهو ما أتاح تحسين كفاءة الانبعاثات في كل وحدة من وحدات الإنتاج بنحو 1 في المائة سنوياً منذ عام 1990. ومع ذلك، تواجه أوروغواي تحديات تضاعفت بسبب جائحة كوفيد-19، لا سيما فيما يتصل بتعزيز نقل التكنولوجيا وإتاحة التمويل والخدمات الإرشادية لصغار ممارسي الزراعة الأسرية، وتحسين نظم دعم القرارات في مجال إدارة مخاطر المناخ والتأمين المستند إلى مؤشر الجفاف.

22- وأبرز ممثل إندونيسيا التحديات المرتبطة بوجود العديد من النظم المختلفة لإدارة الماشية في البلد، بدءاً من نُظم الرعي التقليدية لصغار الملاك في الأراضي العامة ووصولاً إلى النظم المحسنة المعتمد على استخدام الأعشاب والمُركَّزات العالية الجودة لتحسين نوعية العلف. ويؤدي تحسين التغذية إلى زيادة الوزن الحيواني وتحسين إنتاج الحليب وعدد رؤوس الماشية، وقد تكون له أيضاً فوائد مشتركة تتمثل في خفض انبعاثات الميثان الناتجة عن التخمر المعوي بنسبة تتراوح بين 3,5 و4,5 في المائة وخفض الطلب على أراضي الرعي أو إنتاج الأعلاف بصورة غير مباشرة بسبب زيادة الكفاءة. ولوحظ أن نشر أفضل الممارسات مثل استخدام السماد الطبيعي في الأراضي الزراعية من أجل تحسين بنية التربة،

ومحتوى المواد العضـوية في التربة، وخصـوبة التربة، الأمر الذي يسـاعد على زيادة إنتاج المحاصـيل والقدرة على تحمل الظواهر المناخية القصوى. وذُكر أن بالإمكان استخدام الهضم الحيوي للسماد الطبيعي كمصـدر للطاقة في المزارع وأن تعزيز اسـتراتيجيات تربية الماشـية يمكن أن يزيد من مردودية القطعان وقدرتها على التحمل. ومن التحديات المطروحة مسألة رفع قدرة المزارعين على اعتماد التكنولوجيا الضرورية، فضلاً عن حصولهم على رأس المال، بالنظر إلى أن ذوي الدخل المنخفض منهم لا يملكون الوسائل اللازمة للاستثمار في التكنولوجيا الباهظة الثمن.

23- وقدم ممثل لمصر مداخلة بشأن التحديات التي يواجهها بلده فيما يتعلق بنظم إدارة الثروة الحيوانية، بما في ذلك فقدان الأراضـي الزراعية بسبب التصـحر وعوامل بيئية مثل الجفاف والملوحة. ودعا المتحدث إلى النظر إلى مسألة ندرة المياه والأمن الغذائي بصـورة شـاملة في مجال الزراعة. وذكر أن مصـر تواجه وضعاً يجعلها في مستوى تحت خط الفقر المائي، الأمر الذي يتسبب في صعوبات يواجهها البلد في تلبية الطلب على المياه في مجال الزراعة. وقد تؤدي الآثار السـلبية لتغير المناخ العالمي على موارد المياه إلى زيادة تقليص كمية ونوعية المياه التي يمكن الحصـول عليها. وقال المتحدث إن ما شـهدته إنتاجية نظام إدارة الثروة الحيوانية في مصر من تحسن حتى الآن ليس كافياً لتلبية ارتفاع الطلب الناشئ عن تزايد عدد السكان. ولتعزيز الإنتاج، يحتاج القطاع الزراعي إلى التوسع، بما في ذلك من خلال مواصلة تطوير الأعمال الزراعية وتقنيات الزراعة المروية وتحسين إدارة المياه.

جيم- عروض أعضاء فريق الخبراء

24- تضـمنت حلقة النقاش شـقاً قدم خلاله خبراء يمثلون جهات فاعلة من غير الدول ردودهم على السؤالين التاليين:

(أ) ما هي التحديات والحواجز الرئيسـية المتعلقة بتحقيق تحول زراعي يؤدي إلى تحسـين نظم إدارة الثروة الحيوانية، بما في ذلك نظم الإنتاج الزراعية – الرعوية وغيرها؟

(ب) كيف يمكن لإطار كورونيفيا والهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية الإطارية والجهات الفاعلة الأخرى أن تسهم في معالجة هذه التحديات؟

25- أوضـحت مزارعة من أوغندا، باسـم فئة المزارعين والمنظمات غير الحكومية الزراعية، أن دمج قطاعي زراعة المحاصيل وتربية الماشية يتيح استكمال دورات المغذيات، والحد من نفايات المزارع، وتقليل الاعتماد على المدخلات الخارجية للتخصيب، مما يؤدي إلى فوائد في مجال الحد من الفقر، ومنافع النظم الإيكولوجية، والأمن الغذائي والتغذية. ويتيح الرعي العديد من الفوائد المشتركة المتصلة بالخدمات الاجتماعية والاقتصادية في الأراضـي الجافة والمرتفعات التي لا تكون فيها زراعة المحاصيل مناسبة. وعلاوة على ذلك، يمكن زيادة كفاءة إنتاج اللحوم ومنتجات الألبان، على سـبيل المثال، عن طريق تحسـين صـحة الحيوان، وتجنب فقدان الأعلاف، وتعزيز اختبارها، وتقليص نسبة ما تحتويه من نيتروجين. ويؤدي الانتقاء الحيواني دوراً أساسـياً في تعزيز صـحة الحيوان الإنتاجية والقدرة على التحمل من منظور عام. وأكدت المتحدثة أن للمزارعين دوراً أساسياً في تحقيق التقدم صوب أهداف التنمية المستدامة، فضـلاً عن تعزيز مستوى طموح المسـاهمات المحددة وطنياً. وأكدت الأهمية الحاسـمة لتعزيز أنماط الاسـتهلاك المسـتدام، والحد من هدر الأغذية، وتحسين إدارة الرعي، وزيادة كفاءة استخدام النيتروجين، والحد من إزالة الغابات، وتحسين تخزين السماد الطبيعي وتجهيزه.

26- وشدد ممثل للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الأعمال والصناعة على مسألة اختلاف الحلول بحسب القطاعات بالنظر إلى التنوع كبير في أوجه استغلال تربية الماشية على الصعيد العالمي.

وقال إن تقاســـم المعرفة أمر بالغ الأهمية. لكن تطبيق هذه المعرفة على نظم الثروة الحيوانية يتطلب أن يكون المزارعون واثقين من الحلول. وعلاوة على ذلك، يجب ألا يكون العمل المناخي على حساب مسألة إنهاء الفقر وأن يراعي مساهمة الثروة الحيوانية في تلبية الاحتياجات التغذوية لسكان العالم المتزايدين، بما يكفل زيادة مساهمة الثروة الحيوانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأضاف المتحدث أن تنفيذ حلول بسيطة من أجل تحسين صحة الماشية أمر منطقي من الناحية الاقتصادية ويقلل من انبعاثات غازات الدفيئة. وشجع على التعاون مع الشركات التي لديها القدرة على وضع العلم والمعرفة موضع التنفيذ وعلى توسيع نطاق الحلول المتاحة. ويمكن للشركات أيضاً تشجيع ودعم تطوير واعتماد منهجيات تسمح بحساب كمية الانبعاثات.

27- وذكرت ممثلة للمنظمات غير الحكومية البيئية أن التحدي الأكبر في تحســـين نظم إدارة الثروة الحيوانية يتمثل في التغلب على هيمنة الإنتاج الحيواني الصناعي، الذي يزاحم النظم والممارسات الأكثر استدامة. وأضافت أن الإنتاج الضخم والإفراط في إنتاج الحيوانات من أجل الغذاء في بعض المناطق أديا إلى زيادات هائلة في عدد هذه الحيوانات وما يتصل بها من انبعاثات غازات الدفيئة. ولم يقتصر أثر النموذج الصناعي المطبق، بما يشمله من سلاسل توريد طويلة المدى، على زيادة الانبعاثات بسبب تغيير استخدام الأراضي والتسبب في انبعاثات غازات غير ثاني أكسيد الكربون، بل أدى أيضاً إلى فقدان التنوع البيولوجي والتلويث بالنترات والتسبب في ظهور مناطق ميتة وزيادة نسب الإصابة بالأمراض الحيوانية المنشأ، فضلاً عن آثار الصحة العامة مثل مقاومة مضادات الميكروبات وأمراض القلب والشرايين. وقالت المتحدثة إن المنظمات غير الحكومية البيئية تعتبر أن إطار كورونيفيا ينبغي أن يستكشف السبل الكفيلة بتسهيل التحول نحو إنتاج أقل وأفضل للماشية. ويمكن للأطراف ولإطار كورونيفيا المساعدة في التصدي للتحديات المرتبطة بذلك وتحفيز التحول في نظم الثروة الحيوانية، مع مراعاة دور النظم الغذائية في إدارة الثروة الحيوانية، من خلال المساهمات المحددة وطنياً، والخطط الوطنية المتعلقة بالمناخ والتكيف، والصندوق الأخضر. وأشارت المتحدثة إلى الأهمية البالغة لتقييم الإجراءات المناخية المتصلة بتربية الماشية من منظور ما تحققه من خفض مطلق للانبعاثات بدلاً من خفض كثافة الانبعاثات.

28- وعرض ممثل عن المنظمات غير الحكومية المعنية بالبحوث والمنظمات غير الحكومية المستقلة بحوثاً تناولت العلاقة بين الأرض والثروة الحيوانية وسبل العيش في مناطق الأراضي الجافة التي تهيمن عليها تربية الماشية في كينيا وأوغندا، وهما بلدان يتميزان بنمو سكاني سريع وقطاع زراعي تهيمن عليه تربية الماشية. وأوضح أن هذه المناطق تشهد انتقالاً من الرعي الخالص إلى نشاط زراعي رعوي أكثر كثافة. وتتأرجح الأنشـــطة في العديد من النظم الزراعية في هذه المناطق بين الرعي غير المقيد وزراعة المحاصيل، بدلاً من التركيز على أحد النشاطين، وهو ما يمثل تحدياً رئيسياً، إذ يغلب في النظم والسياسات المعرفية التقليدية أن تكون موجهة إما نحو الرعي أو زراعة المحاصيل، وليس نحو الجمع بينهما، مما يؤدي إلى فجوات في المعارف والخبرات المتعلقة بالتحول الحالي الذي تشهده نظم الإنتاج. وأضاف المتحدث أنه يلزم إجراء مزيد من البحوث بشأن كيفية تحسين الكفاءة والاستدامة في هذه البيئات، وذلك مثلاً باستخدام إطار لمراقبة تدهور الأراضي استناداً إلى بيانات تجريبية. وشدد الممثل على أهمية إبلاغ المستخدمين النهائيين ومربي الماشية بالنتائج لإتاحة الاستفادة الفورية من البحث.

29- وأوضحت ممثلة عن الأوساط المعنية بالمرأة والقضايا الجنسانية أن المناقشات التي جرت بشأن الزراعة في سياق تغير المناخ ركزت منذ فترة طويلة على الكثافة والنُّهج التكنولوجية من أجل زيادة الإنتاج الغذائي غير المستدام دون إيلاء الاعتبار الكافي لكيفية تأثير أوجه عدم المساواة على إمكانية الحصول على الأراضي وغيرها من الموارد اللازمة لسبل العيش المنتجة والصحية والمستدامة والمقاومة، لا سيما في حالة المرأة، أو لكيفية تسبب تغير المناخ في تفاقم عدم المساواة التي يتسم بها أصلاً الحصول على الغذاء الكافي والمغذي للجميع. وأضافت أن إطار كورونيفيا ينبغي أن يقوم على السيادة الغذائية، والمساواة الجنسانية،

والتنوع البيولوجي الزراعي، وحقوق الإنسان. وينبغي أن تراعى الاعتبارات الجنسانية في السياسات والتدابير المرتبطة بالزراعة الضيقة النطاق، وتربية الماشية، وتغير المناخ. وتؤدي تربية الماشية المكثفة وغير المستدامة إلى تدهور الأراضي، وإخلاء الريف من السكان، وإزالة الغابات، ونضوب المياه والتربة وتلوثهما، فضلاً عن آثار سلبية كبيرة على صحة الإنسان، سواء بصورة مباشرة ناتجة عن التلوث الكيميائي الزراعي أو الاستخدام غير الملائم للأسمدة، أو بصورة غير مباشرة جراء إنتاج أغذية غير صحية وغير متوازنة من الناحية التغذوية. وفشل النموذج الحالي الواسع الانتشار والقائم على كثافة تربية الماشية والصناعة الزراعية في التصدي لسوء التغذية والمجاعة المستمرين والمزمنين في كثير من السياقات، لا سيما في صفوف النساء والأطفال المهمشين اقتصادياً في الجنوب العالمي. وأشارت المتحدثة باسم الفئة المُمَثَّلة إلى أنه ينبغي مساعدة الأطراف في إدماج الأهداف المتصلة بالأغذية والأهداف الزراعية في مساهماتها المحددة وطنياً، مثل الحد من فقدان الأغذية وهدرها وتعزيز النظم الغذائية النباتية. وثمة خطوة هامة أخرى تتمثل في إعادة توجيه الإعانات والحوافز السيئة الأثر التي تعرض للخطر تحقيق أهداف اتفاق باريس.

30- وسلّط ممثل عن المنظمات غير الحكومية الشبابية الضوء على الحواجز المالية والمعرفية التي تحول دون اتخاذ المزارعين إجراءات مناخية فعالة. فعلى سبيل المثال، يواجه المزارعون صعوبات في الحصول على التمويل أو القروض لاتخاذ تدابير طويلة الأجل مثل تحسين ممارسات الإنتاج، علماً أن أسعار الأغذية لا تغطي التكاليف البيئية وتكاليف الصحة البشرية المتكبدة في إنتاجها. وإضافة إلى ذلك، لا يُشجَّع المزارعون ولا يُحفَّزون بصورة كافية من خلال الإعانات وصناديق التنمية الزراعية على تحسين ممارساتهم الإنتاجية، إذ يُخصّص 1,5 في المائة فقط من المساعدات الزراعية على مستوى العالم لدعم الممارسات الزراعية – الرعوية. واعتبر المتحدث باسم الفئة الممثّلة أن هذا الأمر ينبغي أن يتغيّر، وأن تُعتمد محاسبة التكلفة الحقيقية. وفيما يتعلق بالحواجز المعرفية، لا يُبلّغ المزارعون بوضوح بفوائد تحسين نظم إدارة الثروة الحيوانية، وقد تظل هذه الفوائد موضع جدل في بعض الحالات. وتعتقد الفئة الممثلة أن هذا الافتقار إلى التوافق قد يكون مرده عدم وجود سياسة لضبط مسألة تضارب المصالح فيما يتصل بمشاركة الصناعة في أنشطة إطار كورونيفيا وأنشطة الاتفاقية الإطارية. وأضاف الممثل أن عدم تمتع المزارعين في كثير من المناطق بحقوق كافية في حيازة الأراضي غالباً ما يمثل حاجزاً إضافياً، الأمر الذي يثبط الاستثمار الطويل الأجل في تحسين الممارسات. وعلاوة على ذلك، لا تحظى المزارعات بالضرورة بنفس ما يحظى به المزارعون الذكور من إمكانية للوصول إلى التعليم والقروض والتمويل. ولذلك توصي الفئة المُمَثَّلة بتعزيز المساواة الجنسانية في هذا الصدد ومعالجة مسألة حقوق حيازة الأراضي.

دال- عروض بشأن الأعمال التي تضطلع بها الهيئات المنشأة والكيانات التمويلية

31- قدم سبعة خبراء عروضاً بشأن أعمال هيئاتهم أو منظماتهم، مسترشدين بالأسئلة التالية:

(أ) ما هو العمل الذي تضطلع به هيئتكم أو منظمتكم لتحسين نظم إدارة الثروة الحيوانية، بما في ذلك نظم الإنتاج الزراعي – الرعوي وغيرها؟

(ب) كيف تعالج هيئتكم أو منظمتكم مسألة الفوائد المشتركة وأوجه التآزر المنطوية على أهداف متعددة في سياق تحسين نظم إدارة الثروة الحيوانية؟

(ج) كيف تحدد هيئتكم أو منظمتكم الأهداف وتقيس التقدم المحرز في مجال تحسين نظم إدارة الثروة الحيوانية؟

(د) ما هي التحديات التي تواجهها هيئتكم أو منظمتكم في تحسين نظم إدارة الثروة الحيوانية، وكيف يمكن لإطار كورونيفيا، والهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية الإطارية، والهيئات الفاعلة الأخرى أن تساعد في التصدي لهذه التحديات؟

32- وقدم ممثل عن الفريق العامل التيسيري لمنبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية مثالاً على نظم إدارة الثروة الحيوانية في المجتمعات الأصلية في منطقة الساحل، التي تطورت فيها النظم الزراعية - الرعوية على مدى قرون وتأسست على اعتبارات طويلة الأجل تصب في صون توازن النظم الإيكولوجية وتراعي في كثير من الأحيان الهجرة الموسمية أيضاً. وتكفل هذه النظم تحييد الأثر الكربوني وتسهم في إنتاج الأغذية والتكيف والتخفيف وحفظ التنوع البيولوجي. وأوضح الممثل أن مجتمعات الشعوب الأصلية لا تستخدم نظاماً للأهداف أو المقاييس لقياس مستويات الكربون، لكنها تُركِّز بدلاً من ذلك على دورة المغذّيات والمحاصيل المقاومة، بما يحقق نتائج تقوم على التآزر بين النشاط الزراعي - الرعوي والتنوع البيولوجي. وتشير الدراسات بانتظام إلى النتائج المهمة لهذه النهج، ومنها أن الشعوب الأصلية تحمي 80 في المائة من التنوع البيولوجي بتطبيق المعارف التقليدية. بيد أن هذه النظم تنطوي على تحديات تتعلق بحقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك حقها في الأرض، ومسألة تقاسم المنافع، وحقوق الملكية الفكرية.

33- وقدّم ممثّل عن المركز/الشبكة معلومات عن أعمالهما المتعلقة بنظم إدارة الثروة الحيوانية. ويشجع المركز/الشبكة على التعجيل بتطوير ونقل تكنولوجيات المناخ من أجل تنمية تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة، ومنخفضة الكربون، وقادرة على تحمل تغير المناخ، وذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية والتدريب إلى البلدان النامية لمساعدتها على الوفاء بمساهماتها المحددة وطنياً. فعلى سبيل المثال، يضطلع المركز/الشبكة بتصميم وتحسين إدارة النفايات وتكنولوجيات التقاط الطاقة في مزارع تربية الماشية في الإكوادور، بما يكفل القدرة على تحمل تغير المناخ، من أجل جمع الخبرة لتطوير برنامج وطني للكتلة الأحيائية. وتتمثل فوائد التخفيف المتوخاة من المشروع في تقليل استهلاك الطاقة والحد من استخدام الأسمدة النيتروجينية، في حين تشمل فوائد التكيف تأمين سلسلة التوزيع وخفض تكاليف الإنتاج، مع البدء في تطبيق ممارسات زراعية إيكولوجية أكثر مقاومة. وأضاف الممثل أن الفوائد المشتركة المحتملة للمشروع تشمل تحسين نوعية المياه بسبب خفض النفايات السائلة التي تصب في الأنهار القريبة، وتعزيز السيادة الطاقية، وتقليص تكاليف الإنتاج، وزيادة الدخل بفضل خفض تكاليف الأسمدة الاصطناعية.

34- وأبرز ممثل لمرفق البيئة العالمية أن 1,7 بليون شخص في جميع أنحاء العالم يعتمدون على نظم الثروة الحيوانية، التي تمثل 40 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الزراعي في العالم. وذكر المتحدث أن أنشطة إدارة الثروة الحيوانية مؤهلة للحصول على دعم مرفق البيئة العالمية من خلال العديد من نوافذ التمويل التي تعالج الآثار البيئية، مثل التخفيف والتكيف والتنوع البيولوجي وتدهور الأراضي. والهدف من ذلك هو دعم التحول الواسع النطاق نحو الاستدامة، بموازاة مع إيلاء الأولوية للنهج التي تحقق فوائد بيئية متعددة وتظهر أوجه تآزر مع أهداف اتفاقيات ريو الثلاث. ويجب أيضاً النظر في الفوائد المشتركة، مثل تنوع دخل صغار الرعاة والمزارعين، وهو ما من شأنه أن يعزز سبل عيشهم وقدرتهم على التحمل. وتشمل أنشطة المشاريع الرئيسية التي يموّلها مرفق البيئة العالمية الإصلاحات السياساتية والتشريعية المتعلقة بإدارة الثروة الحيوانية والمراعي؛ والتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي؛ وبناء قدرات المؤسسات والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة؛ والقياس والإبلاغ والتحقق؛ والإدارة المستدامة لنظم المحاصيل والثروة الحيوانية؛ واستعادة خصوبة الأراضي؛ والترويج لاستخدام التكنولوجيا على مستوى المزارع؛ وجعل سلاسل التوريد أكثر استدامة؛ وتنويع نظم إنتاج الأغذية الزراعية الإيكولوجية؛ وتوليد وتنويع الدخل في الريف. ويقدم صندوق أقل البلدان نمواً والصندوق الخاص بتغير المناخ الدعم على وجه التحديد لكفالة إمدادات كافية من المياه للمراعي، وتعزيز القدرة على تحمل الجفاف، ورصد وإنشاء نظم الإنذار المبكر الخاصة بالكوارث.

35- وأوضح ممثل لصندوق التكيف أن المشاريع الزراعية في القطاعات المتصلة بالماشية والتنمية الريفية والأمن الغذائي تمثل نحو 40 في المائة من حافظة تمويلات الصندوق. ويهدف نحو 20 مشروعاً من هذا القبيل إلى تحسين إدارة الثروة الحيوانية مباشرة من خلال إجراءات تكيف محددة تتعلق مثلاً بتحسين إنتاجية تربية الماشية وممارساتها، وأنواع المراعي، وخلائط العلف، والكفاءة الإنجابية، والوصول إلى التمويل والأسواق. وتتيح المشاريع أيضاً فوائد مشتركة متعددة، مثل تحسين إنتاجية المحاصيل من خلال الاعتماد على السماد الطبيعي والجر الحيواني؛ والاقتصاد الدائري، بما في ذلك إنتاج الطاقة من الغاز الأحيائي؛ واستحداث فرص العمل المحلية؛ وتحسين التغذية والصحة. ومع ذلك، لا يتسنّى دائماً تتبع النطاق الكامل للفوائد البيئية المشتركة، مثل تأثير تحسين إدارة المراعي على احتجاز كربون التربة. وقَدَّم المُمثِّل تفاصيل وتجربة ثلاثة مشاريع في أوزبكستان ورواندا وكوستاريكا. وتشمل التحديات الرئيسية التي تعترض تكييف نظم إدارة الثروة الحيوانية مسألة التمويل المحدود وغير المتوقع؛ ومعالجة احتياجات التكيف المتزايدة بموارد محدودة جداً؛ والبعد المتعدد القطاعات لإدارة الثروة الحيوانية، الذي يتطلب بذل جهود تنسيق أقوى على جميع المستويات؛ وعدم نشر الحلول المتاحة وأفضل الممارسات.

36- وقدّم ممثل عن الصندوق الأخضر عرضاً بشأن دور الصندوق في تمويل تحسين نظم إدارة الثروة الحيوانية، مستخدماً مثالين محددين. وأوضح في معرض الحديث عن مشروع للصندوق في منغوليا أن الهدف منه هو تمكين مجتمعات الرعاة المعتمدة على الموارد من تعزيز تكيفها مع تغير المناخ من خلال نهج متكامل من البداية إلى النهاية يجمع بين التنبؤ بالمناخ والتخطيط المُراعي للمناخ وتنفيذ إجراءات تكيف قائمة على النظم الإيكولوجية فيما يتعلق بالأراضي والمياه، وتطوير سلاسل القيمة، والوصول إلى الأسواق، وتحويل السياسات. ويُركّز المشروع على مسألة التكيّف في قطاع رئيسي تبين في سياق مساهمة منغوليا المحددة وطنياً وتقييم احتياجاتها التكنولوجية أنه يتطلب تقديم مساعدة. وبما أن المشروع يركز على التكيف، فإن النتائج المحتملة المتعلقة بالتخفيف ليست مشمولة بالقياس. ويركز مشروع شامل آخر على التكيف والتخفيف القائمين على النظم الإيكولوجية في المراعي المجتمعية في بلد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتتمثل أهدافه في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن تربية الماشية واستخدام الأراضي وذلك عن طريق استعادة جودة المراعي وإدخال حوافز مستمدة من القطاع الخاص لإنشاء سلاسل قيمة مستدامة في مجال الثروة الحيوانية؛ وتعزيز قدرة المجتمعات الرعوية على تحمّل حالات الجفاف الأكثر تواتراً وشدة. ويتمثل الهدف في تعزيز جودة الأعلاف وتحسين صحة وخصائص قطعان الماشية، مع تحقيق فوائد مشتركة هامة مثل استحداث فرص العمل وخفض الانبعاثات وزيادة دخل الأسرة المعيشية.

37- وعرض ممثلان عن البنك الدولي منظور هذه المؤسسة فيما يتصل بتحسين نظم إدارة الثروة الحيوانية. فتزايد السكان وتحسن الدخل يشكل دافعاً يعزز نمو الطلب على المنتجات الحيوانية، وهو عامل ستتزايد آثاره البيئية بصورة مطردة ما لم تُدخل تغييرات على نظم الإنتاج. وثمة أصلاً تأثر سلبي لإنتاجية المراعي والأعلاف بتغير المناخ في جميع أنحاء العالم، وهو أمر تنجم عنه عواقب وخيمة تقع على مجتمعات الرعاة التي تضم ما بين 200 و500 مليون نسمة، والتي تعدّ من بين أكثر الفئات عرضة لتأثيرات تغير المناخ. ويتعين على قطاع الثروة الحيوانية أن يكون قادراً على التحمل بما فيه الكفاية لاستيعاب آثار الظواهر الضارة وأن تكون لديه القدرة على التكيف مع المخاطر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن. وتتمثل المداخل الرئيسية المؤدية إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن قطاع الثروة الحيوانية في زيادة الإنتاجية وخفض كثافة انبعاثات غازات الدفيئة، بسبل منها على سبيل المثال تحسين ممارسات إدارة الثروة الحيوانية، وتعزيز احتجاز كربون التربة من خلال تحسين ممارسات إدارة المراعي، ونشر معدات موفرة للطاقة، والاستعاضة عن استهلاك الطاقة الأحفورية بالطاقة المتجددة. وتبقى المبادئ اللازم اتباعها معروفة عموماً، لكن اختيار مسار منسجم مع قابلية التحمل ومنخفض الكربون في قطاع الثروة الحيوانية يتطلب المزيد

من المعرفة والاستثمار وبيئة مؤسسية وسياساتية مناسبة. ويركّز البنك الدولي على المشاريع التي يكون فيها الاستثمار في التكيف والتخفيف منطقياً من المنظور الاقتصادي، وذلك بدعم البلدان في أن تحوّل إلى أفعال التزاماتها الرفيعة المستوى المتعلقة بالاستدامة والتخفيف والتكيف، مثل تلك المدرجة في مساهماتها المحددة وطنياً. ويضطلع البنك بذلك، على سبيل المثال، من خلال بناء ثقة البلدان في الإجراءات اللازم اتخاذها، بتزويدها بالمساعدة التقنية وتحليل الخيارات واقتراحها. ويتطلب الأمر تنمية الاتساق بين مختلف عوامل التغيير في سلاسل القيمة الحيوانية، مثل الحوافز، وخدمات الإرشاد، ومشروطية الدعم العام، والحصول على الأراضي. ويلزم تقديم الدعم لوضع مقاييس يُستعان بها في جمع بيانات تصب في خدمات الإرشاد والخدمات الاستشارية وفي حشد أدلة تبيّن مدى ضرورة تصويب الإنفاق العام.

رابعاً- موجز المناقشات والآفاق

ألف- موجز المناقشات

38- استرشدت المناقشة العامة بثلاثة أسئلة:

(أ) كيف يمكن زيادة إشراك الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية وتعزيز أوجه التآزر في تحسين نظم إدارة الثروة الحيوانية، بما في ذلك نظم الإنتاج الزراعية – الرعوية وغيرها؟

(ب) ما هي الطرائق التي يمكن أن تكون مفيدة في تنفيذ أنشطة تحسين نظم إدارة الثروة الحيوانية؟

(ج) كيف يرتبط تحسين نظم إدارة الثروة الحيوانية بمواضيع أخرى متعلقة بإطار كورونيفيا وكيف يمكن تحقيق التآزر؟

1- الممارسات والنُّهُج

39- أعرب المشاركون عن تقديرهم للعروض المفصلة التي تناولت أمثلة محددة متعلقة بتحسين نظم إدارة الثروة الحيوانية وما هو ممكن من أوجه المفاضلة والتآزر. واتُّفق على أن ضمان التنفيذ الناجح للعمل المناخي في مجال إدارة الثروة الحيوانية يتطلب اعتماد منظور كلي حيال المنافع والفوائد المشتركة، بما في ذلك الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي. واعتُبر أن أفضل الخيارات المتاحة تتمثل في الأنشطة التي توفر فوائد في مجال التكيف والتخفيف والأمن الغذائي في آن واحد.

40- واتّفق المشاركون على أنه من السهل تحديد أولويات الخيارات التي تتيح فوائد في كل من التكيف والتخفيف، لكن إعمال مفاضلة في هذا الصدد يمثل خطوة أكثر تعقيداً؛ فعلى سبيل المثال، يمكن لخيار التخفيف أن يؤدي إلى تقليل القدرة على التكيف. وناقش الخبراء أن كلاً من التكيف والتخفيف مطلوبان في قطاع الزراعة في جميع البلدان، لكن التفاعل بينهما يبقى متوقفاً على الظروف المحلية. وذكر أحد الخبراء أنه كلما زاد اتخاذ إجراءات التخفيف، قلت الحاجة إلى التكيف؛ لكن قطاع الزراعة وحده لا يمكن أن يحقق التخفيف بالنظر إلى أن التكيف أضحى أصلاً ضرورة قائمة في هذا القطاع بسبب ما أصبح يلاحظه ويشعر به المزارعون من تأثير لتغير المناخ في العديد من المناطق. ويميل المزارعون إلى الاهتمام على الفور بالتكيف أكثر من اهتمامهم بالتخفيف من آثار تغير المناخ. وأُشير إلى عدم وجود أدوات ونماذج لقياس أثر تغير المناخ وتدابير التكيف على الثروة الحيوانية.

41- وناقش المشاركون خيارات التدخل لتحسين نظم إدارة الثروة الحيوانية، مثل إدارة الرعي، وتحسين نوعية الأعلاف، وتعزيز صحة الحيوان، التي غالباً ما تكون مترابطة؛ فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي الأعلاف ذات الجودة العالية إلى صحة حيوانية أفضل، مما يعزز بدوره قدرة الحيوانات على التحمل وإنتاجيتها.

ويمكن للاستثمار في صحة الحيوان أن ينطوي على وفورات اقتصادية مهمة بالنسبة للمزارعين. وعلاوة على ذلك، تبين البحوث أن التحسينات المتواضعة في كفاءة استخدام الأعلاف يمكن أن تقلل من التوسع في استخدام الأراضي. وينبغي أن تكون الاستدامة وقابلية التحمل الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية محور الاعتبارات المتعلقة بتحسين نظم الثروة الحيوانية.

42- وشدد عدة خبراء على أن التقييمات والسياسات يجب أن تكون مصممة لتلائم التنوع الواسع في نظم الإنتاج والمناخ والسياقات المحلية والإقليمية، مع مراعاة التنوع الكبير في نظم إدارة الثروة الحيوانية في جميع أنحاء العالم، وأن تأخذ في الاعتبار المعارف التقليدية والمحلية. وذُكر أن إدارة الثروة الحيوانية تظل عملية تختلف باختلاف البيئات، ولا يمكن أن يحل محلها نظام عالمي واحد. وإضافة إلى ذلك، لا بد من مراعاة الاختلافات بين المناطق المناخية: فليس من الممكن استخدام جميع الحلول العملية والاقتصادية المنطبقة على المناطق المعتدلة في المناطق المدارية، والعكس صحيح.

43- ونوقشت فوائد النظم المتكاملة لزراعة المحاصيل وتربية الماشية. فهي تتيح إمكانات كبيرة لتعزيز استدامة نظم إدارة الثروة الحيوانية وتقديم خدمات وفوائد بيئية تتجاوز توفير اللحوم ومنتجات الألبان؛ ويتمثل التحدي في تصميم نظم تتناسب مع الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحلية. ومن أجل فهم مسألة الفوائد بصورة تامة – فيما يتصل بالتكيف مثلاً – قد تكون هناك حاجة إلى مؤشرات إضافية، وقد يتطلب الأمر إجراء مزيد من البحوث بشأن الكيفية التي يمكن بها للنظم المتكاملة أن تكون أكثر فائدة بشكل عام.

44- وهناك أبحاث جارية بشأن كيفية الحد من انبعاثات الميثان الناتجة عن التخمر المعوي باستخدام منهجيات مختلفة، مثل مثبطات الميثان أو اللقاحات، من أجل التأثير على البكتيريا في المعدة. وأثار المشاركون شواغل بشأن تعريض الحيوانات والبيئة للخطر. واتفق الخبراء على ضرورة إجراء دراسات طويلة الأجل لتقييم جدوى خيارات خفض الانبعاثات هذه وآثارها على صحة الحيوان.

45- وأوضح أحد الخبراء أن جميع مسارات الانبعاثات التي تصب في الأهداف المتعلقة بدرجة الحرارة الواردة في اتفاق باريس تنطوي على ضرورة خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى مستوى الصفر، لكن ثمة مجموعة من السيناريوهات الرامية إلى الحد من انبعاثات الميثان تشمل خفضاً في منتصف المدى بنسبة 30 في المائة بحلول عام 2050. ومع أن تحقيق هدف الصافي الصفري لانبعاثات الميثان بحلول عام 2050 قد لا يكون واقعياً، فإنه قد لا يكون ضرورياً أيضاً نظراً إلى العمر القصير لهذا الغاز في الغلاف الجوي. وعلاوة على ذلك، ففي حين أن أثر الاحترار الناجم عن ميثان الغلاف الجوي لا يختلف بحسب مصدر الانبعاث، لاحظ بعض المشاركين أن ثمة فرقاً مرده ما إذا كان جزيء الغاز يتحرك باستمرار من خلال دورته الطبيعية – من الغلاف الجوي إلى الحيوانات والنباتات ثم إلى الغلاف الجوي – أو ما إذا كان الجزيء يضاف إلى الغلاف الجوي من وقود أحفوري احتُجز منذ ملايين السنين.

46- وشدّد بعض المشاركين على أنه ينبغي النظر في تطبيق نظم أقل كماً وأفضل نوعاً في إدارة الثروة الحيوانية، وأن مسألة خفض مجموع أعداد الماشية والانبعاثات تستحق مزيداً من المناقشة ضمن إطار كورونيفيا بسبب إمكانية إدخال تغييرات تحولية في مجال الزراعة. وشدد أحد الخبراء على أن هذه الاعتبارات يجب أن تكون محددة السياق وأن تفرق بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وشدد العديد من المشاركين على أن الحصول على الموارد الغذائية وضمان الأمن الغذائي ينبغي أن يكون أولوية بالنسبة لعدد متزايد من السكان. وأضاف أحد المشاركين أن البلدان التي تشهد ظروفاً زراعية جيدة يمكن اعتبارها ملزمة أخلاقياً بإنتاج المزيد من الأغذية والمساهمة في الأمن الغذائي العالمي. وخلص إلى أنه من الصعب تحقيق توازن بين أهداف خفض الانبعاثات المرتبطة بنظم الثروة الحيوانية والأمن الغذائي على الصعيد العالمي، لأن أوجه المفاضلة قد تختلف من منطقة إلى أخرى.

47- وأشار العديد من المشاركين إلى أن إدخال تعديلات على النظام الغذائي، لا سيما في البلدان المتقدمة النمو التي يسود فيها إفراط في الاستهلاك، هو طريقة سريعة وفعالة للحد من انبعاثات الماشية، مع الحد في الوقت نفسه من الضغط على الأراضي والنظم الإيكولوجية. ويشمل ذلك تشجيع إحداث تحولات تبتعد عن استهلاك المنتجات الحيوانية، مع ضمان استمرار الماشية في أداء وظائف مهمة من منظور النظم الإيكولوجية والتغذية وسبل العيش. ورد أحد الخبراء بأن الحل البسيط المتمثل في التغييرات الغذائية ربما يكون مبالغاً فيه، لا سيما بالنظر إلى أن بعض التقديرات المتفائلة بشأن إمكانات التخفيف قد تكون فيما يبدو غير مستندة إلى تحليل شامل للحقائق الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ووافق عدة مشاركين على ذلك وأوضحوا أن هذه المناقشات تقع خارج نطاق اختصاص الاتفاقية الإطارية.

2- القياس والبيانات

48- شدد العديد من المشاركين على أهمية البيانات الموثوقة ومنهجيات الرصد المناسبة لتحديد الأهداف وتوجيه الإجراءات المناخية التحولية في قطاع الثروة الحيوانية. ويمكن استخدام مؤشرات قبلية وبعدية لقياس جودة تصميم المشاريع وأدائها، على التوالي. وفي حين توجد مبادئ توجيهية عامة بشأن قياس آثار التخفيف، تظل مؤشرات قياس التكيف وقابلية التحمل أكثر تنوعاً وتعقيداً. واتّفق المشاركون بوجه عام على ضرورة أن تستند جهود القياس إلى ما هو متاح للبلدان من نُظُم وبيانات وقدرات.

49- وفي حين أن الأولويات قد تختلف بحسب المشاريع، تظل متطلبات البيانات الأساسية هي نفسها إلى حد بعيد سواء كان الهدف هو التكيف أو التخفيف، كما تظل المعلومات المتعلقة بأعداد الماشية وصحة الحيوان وجودة الأعلاف أمراً مطلوباً في كل حالة. واتّفق المشاركون على أهمية بناء القدرات الوطنية للحصول على البيانات اللازمة وبناء نظم البيانات، وسلطوا الضوء على أن نقطة البدء قد تختلف من بلد إلى آخر فيما يتعلق بالقياس، وأن المؤسسات والمشاريع ينبغي أن تبني على البيانات والمؤشرات الوطنية المتاحة والجهود الرامية إلى تطويرها. وأشار ممثلو عدة مؤسسات إلى أنهم يدرسون بعناية التجارب الوطنية بهدف تعزيز الجهود التي أثبتت فعاليتها حتى الآن.

50- وفي هذا السياق، تناولت المناقشات أيضاً مشاركة القطاع الخاص، مثل استثمار الشركات الخاصة النشط في العمل المناخي في القطاع الزراعي في ضوء التزايد المحتمل في ربحيته استناداً إلى دراسات تجريبية. وذكر أحد الخبراء أن القطاع الخاص يمكن أن يؤدي أيضاً دوراً هاماً في توفير البيانات، لأنه غالباً ما تتاح له إمكانية الوصول إلى البيانات الأكثر تحديثاً ودقة وتنوعاً. وسُلِّط الضوء على أن تحسين دقة الجرود الوطنية لغازات الدفيئة خطوة تصب في مصلحة القطاع الخاص.

51- وغالباً ما تُستخدم مقاييس لحساب أثر الاحترار الناجم عن غازات الدفيئة غير ثاني أكسيد الكربون باستعمال مكافئ ثاني أكسيد الكربون بالنظر إلى سهولة استخدام وحدة قياس واحدة لجميع الانبعاثات. وينطوي اختيار المقاييس على انعكاسات مهمة تؤثر في وزن مساهمة انبعاثات الميثان في الاحترار العالمي. وفي حين أن النهج السائد هو استخدام قيم إمكانية الاحترار الصادرة عن هيئة المناخ ضمن أفق زمني مدته 100 عام، ناقش المشاركون مزايا وعيوب مقاييس أخرى، مثل قيم إمكانية التبدل وإمكانية الاحترار البديلة. واعتبر بعض المشاركين أن استخدام أفق زمني مدته 100 عام لانبعاثات الميثان خيار غير عادل لأن الميثان يبقى في الغلاف الجوي لفترة زمنية أقصر بكثير. ونبه مشاركون آخرون إلى أن مناقشة مسألة المقاييس من الأفضل أن تجري في إطار هيئة المناخ. وأوضح أحد الخبراء أن معظم النماذج المناخية لا تستخدم مثل هذه المقاييس لأغراض التحويل من قيمة إلى أخرى ولكنها تراعي السلوك الفردي لغاز المقصود في الغلاف الجوي، وهو ما قد يمثّل الطريقة الأكثر دقة لتناول آثار الاحترار ويمكن أن يفيد أيضاً في تحديد أهداف منفصلة بحسب كل غاز في استراتيجيات طويلة الأجل دون الاستعانة بمقاييس لتحويل القيم إلى مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

52- وشدد المشاركون على أهمية تحديد كيفية تفاعل الثروة الحيوانية مع عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية متعددة. ويمكن أن يكون تحسين نظم إدارة الثروة الحيوانية جزءاً مهماً من حلول التخفيف، بما يشمل العديد من الفوائد المشتركة الممكنة في مجالات غير التكيف والتخفيف، مثل المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبما أن مثل هذه الفوائد الإضافية غالباً ما لا يكون من السهل قياسها، فقد اقترح عدة مشاركين بذل جهود ضمن إطار كورونيفيا من أجل التوعية بأهمية قياس الفوائد المشتركة، فضلاً عن إتاحة حيز لمزيد من المناقشة بشأن هذا الموضوع.

53- وفيما يتعلق بتقدير الانبعاثات الناجمة عن الثروة الحيوانية، تستخدم بلدان كثيرة مُعاملات الانبعاث الافتراضية الصادرة عن هيئة المناخ ومنهجيات المستوى 1، الأمر الذي يؤدي إلى قدر كبير نسبياً من أوجه عدم اليقين. وأبرز المشاركون الحاجة إلى استخدام بيانات أفضل ومنهجيات ذات مستويات أعلى متلائمة مع الظروف المحلية، وهو ما يتطلب الكثير من العمل في العديد من البلدان. وقد تلقي تأثيرات تغير المناخ أيضاً بظلال من عدم اليقين على معاملات الانبعاث وإمكانات التخفيف المقدرة، لكن هذا الأمر يتطلب إجراء مزيد من البحوث.

54- وتساءل أحد المشاركين عن كيفية كفالة القياس العادل للانبعاثات الناجمة عن المنتجات الحيوانية المستوردة والمصدرة. وشدّد مشاركون آخرون على أن هذا الاعتبار لا يقتصر على الماشية أو المنتجات الزراعية، إذ يُطلب إلى الأطراف الإبلاغ عن الانبعاثات على أساس الإنتاج وليس الاستهلاك. وفي حين يمكن استخدام البيانات المتعلقة بالاستهلاك للإبلاغ، فإن ذلك سيكون معقداً للغاية.

3- الدعم

55- أشار المشاركون إلى أنه ليس من الواضح في كثير من الأحيان مقدار التمويل الذي يمكن أن تتوقع البلدان النامية الحصول عليه فيما يتصل بمشاريع الزراعة، لا سيما المشاريع المتصلة بالماشية وتغير المناخ. وناقشوا كيفية فتح سبل لتنفيذ مشاريع الثروة الحيوانية وكيفية استخدام الدعم القائم على نحو أكثر فعالية.

56- وأكد ممثلو الكيانات التمويلية أن نجاح مشاريع الثروة الحيوانية يتوقف بشدة على تملك زمام المشاريع والتنسيق على المستوى القطري. وهذا أمر مهم لأن أولويات الدعم القطري تُحدَّد في كثير من الأحيان أثناء المناقشات بين الكيان التمويلي والحكومة، ومن ذلك على سبيل المثال مسألة المخصصات المقدمة عن طريق نظام مرفق البيئة العالمية إلى أنشطة الرصد الشفاف للموارد. وكثيراً ما يكون لدى الكيانات التمويلية برامج للاستعداد تهدف إلى تحسين إمكانية حصول البلدان النامية على التمويل المتعلق بالمناخ. فعلى سبيل المثال، يُخصِّص مرفق البيئة العالمية مبلغاً يصل إلى مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل بلد سنوياً يصب في إنجاز مجموعة واسعة من أنشطة الاستعداد، بما في ذلك دراسات الجدوى، وتسهيلات إعداد المشاريع، وتخطيط التكيف، وبناء القدرات في مجال قياس آثار التخفيف والإبلاغ عنها والتحقق منها، وقياس وتقييم آثار التكيف.

57- وفيما يتعلق بالحواجز المحددة التي تحول دون تقديم الدعم إلى مشاريع الثروة الحيوانية، ذُكر أن أحد التحديات مرده أن الثروة الحيوانية لا تُصنف في كثير من الأحيان على أنها فئة مشاريعية في حد ذاتها، بل تدرج في الزراعة، ومن ثم يمكن إغفالها. وأبرز ممثل مرفق البيئة العالمية أن المفاوضات التي ستبدأ في عام 2021 بشأن التجديد المقبل لموارد مرفق البيئة العالمية يمكن أن تتيح فرصة للأطراف لمناقشة هذه المسألة مع كيانات التمويل.

58- وكثيراً ما تكون النسبة المئوية الفعلية للتمويل المخصص للإجراءات المناخية المتصلة بالماشية غير معروفة. وأقرّ المشاركون بصعوبة تقييم هذه النسبة المئوية، لأن مسألة الثروة الحيوانية مسألة متشعبة غالباً ما تُدمج في مشاريع أخرى، في حين تظل البيانات ذات الصلة غير مصنفة بما فيه الكفاية. وأقر عدة متحدثين أيضاً بأن التركيز على الثروة الحيوانية من منظور إطار كورونيفيا يمكن أن يشجع على إحراز تقدم في اعتماد ما يلزم من تصنيف وتفصيل للبيانات في مشاريع الزراعة، مما يمكن أن يسهل تقييم التمويل الذي يتاح لمشاريع الثروة الحيوانية ضمن التمويلات المناخية مع تجنب الحساب المزدوج للدعم المقدم.

59- واعتُبر أن التداخل المعقد بين مسألة الثروة الحيوانية والقضايا المرتبطة بالبيئة والفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المختلفة والمعقدة الناجمة عن ذلك، يمثل عائقاً آخر أمام تقديم الدعم للمشاريع. وأوضح ممثل الصندوق الأخضر أن مشاريع الثروة الحيوانية اتجهت حتى الآن إلى التركيز على التكيّف فقط، في ضوء صعوبة قياس الآثار التخفيفية المستمدة من مشاريع الثروة الحيوانية التي تعالج التكيف والتخفيف في آن واحد. ولم يوافق مجلس الصندوق بعد على مشروع الثروة الحيوانية المتشعب المشار إليه في عرض الصندوق لأن خبراء غازات الدفيئة ما زالوا يعكفون على دراسة الأساليب المنهجية ذات الصلة، لا سيما فيما يتعلق باحتجاز الكربون في فترة مداها 20 سنة، من أجل قياس أوجه تحسن صحة الماشية وتقلص التخمر المعوي. وسلط أحد المشاركين الضوء على صعوبة الحصول على التمويل لمشاريع الثروة الحيوانية التي تركز على التنوع البيولوجي، لأن متطلبات التمويل لا تنسجم بصورة جيدة مع المشاريع التي تشجع على إدخال تحسينات على إدارة المراعي لاستعادة التنوع البيولوجي. وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كان الصندوق يقبل مشاريع ترمي إلى الحد من كثافة الانبعاثات كاستراتيجية صالحة من منظور التخفيف في مجال تربية الماشية، أجاب ممثل للصندوق بأن مسألة قياس آثار التخفيف ذات الصلة لا تزال قيد المناقشة حالياً داخل الصندوق.

60- وفيما يتعلق بأنواع التمويل المتاحة لتحسين نظم إدارة الثروة الحيوانية، بيّن بعض المشاركين ما يواجهونه من صعوبات في الحصول على المنح، مسلطين الضوء على أنه قد يكون من الأسهل فيما يبدو الحصول على قروض بأسعار فائدة أقل أو لفترات أطول. وقد يشكل ذلك تحدياً خاصاً في سياق تأثير جائحة كوفيد-19 بسبب أمور منها مثلاً محدودية قدرة الحكومات على الاقتراض بضمانات سيادية. وأكد ممثل الصندوق أن مستويات التمويل المشترك تشكل عاملاً مهماً في الوصول إلى المنح، وأوضح أن ثمة مناقشة جارية بشأن الكيفية التي يمكن بها للصندوق دعم البلدان التي تتعافى من آثار الجائحة.

61- وأجاب ممثّل هيئة المناخ على أسئلة بشأن أنشطة نقل التكنولوجيا فيما يتصل بمشاريع الثروة الحيوانية. وذكر المتحدث أن الهيئة ليس لديها العديد من المشاريع الخاصة بالماشية لأنها تستند في عملها إلى الطلبات القطرية، التي كثيراً ما لا تتناول مسألة المساعدة في قطاع الثروة الحيوانية. وشجع الممثل الكيانات على النظر في تقديم طلبات للحصول على المساعدة التقنية في مجال الماشية وتغير المناخ، مشيراً إلى أن هيئة المناخ تعمل على تحسين أدائها التواصلي بشأن نطاق المساعدة التقنية التي تقدمها. وأبرز أحد المشاركين أن التكنولوجيا المنقولة تحتاج إلى تكييفها مع الظروف المحلية؛ فعلى سبيل المثال، قد لا تكون تربية سلالات ملائمة من الماشية ذات متطلبات تغذية معينة مناسبة في المناطق ذات الإنتاجية المنخفضة من الكتلة الأحيائية.

62- واقترح أحد المشاركين مناقشة التداخل بين المشاريع وكيفية الاستفادة من التعاون لجني أكبر قدر ممكن من الاستثمارات التي تصب في تحسين نظم إدارة الثروة الحيوانية. وأبرز ممثلو عدة كيانات تمويلية العمل المهم الجاري ضمن الإطار التشغيلي للتكامل والاتساق، الذي تتاح فيه الفرصة للوكالات والمؤسسات والكيانات التمويلية المانحة التعلم من بعضها البعض ومواءمة منهجياتها.

4- التعاون والشراكات

63- شدد المشاركون على أن إطار كورونيفيا يتيح منصة مفيدة لتبادل المعلومات في عدة اتجاهات. وفي هذا السياق، سيكون من المفيد جداً أن تصب تجربة البلدان والكيانات المُنفِّذة في إطار كورونيفيا، وهو ما من شأنه إرشاد المناقشة المتعلقة بالتعاون، بما في ذلك كيفية تحديد تأثيرات تدابير التكيف وكيفية معالجة تحديات وعراقيل التنفيذ.

64- وأكد بعض المشاركين أن الابتكار مطلوب لتطوير حلول للتكيف والتخفيف مصممة على نحو متلائم مع النظم والمفاهيم المتنوعة لإدارة الماشية في جميع أنحاء العالم. ويمكن لإطار كورونيفيا أن يسلّط الضوء على الفرص المتاحة لتطوير نظم الابتكار الزراعي ومكافأة الابتكار في كل من القطاعين العام والخاص، بما يشمل شراكات أصحاب المصلحة المتعددين. وقد أطلقت بعض الأطراف بالفعل بعض الشراكات في مجال العمل التقني المتخصص، مثل تحالف المناخ والهواء النظيف من أجل الحد من ملوثات المناخ القصيرة الأجل والتحالف العالمي للبحث في مجال غازات الدفيئة الزراعية. ويمكن لهذا التعاون الدولي أن يدعم تعزيز الطموح العالمي في مجالي التكيف والتخفيف في قطاع الزراعة.

باء- الآفاق

65- يؤدي قطاع الثروة الحيوانية دوراً مهماً في الزراعة والأمن الغذائي العالمي في سياق تغير المناخ. وأكد المشاركون في حلقة العمل أن التأثيرات الإيجابية والسلبية لنظم إدارة الثروة الحيوانية في سبل العيش والبيئة تكتسي طابعاً معقداً يتباين بحسب الموقع. ولا توجد حلول عالمية بسيطة لمسائل الثروة الحيوانية وتغيّر المناخ. وبالتالي، يجب على الأطراف مواصلة تبادل المعارف والتجارب التي تصب في إثراء تنفيذ السياسات على الصعيدين الإقليمي والوطني. واعتُبر أن المستوى الوطني يمثّل أنسب سياق لإجراء تقييم فعال للظروف والاحتياجات والأولويات المحلية من أجل تنفيذ إجراءات مدعومة علمياً على الصعيد المحلي، مع مراعاة تنوع الممارسات والنظم الزراعية والسكان المحليين والتباين المناخي. ومن أولويات قطاع الزراعة تحسين استدامة وإنتاجية نظم إدارة الثروة الحيوانية من أجل تحقيق فوائد متعددة، بما في ذلك المساهمة في تحقيق أهداف اتفاقيات ريو الثلاث وأهداف التنمية المستدامة.

66- ويشكل تحسين نظم إدارة الثروة الحيوانية في سياق تغير المناخ تحدياً حقيقياً، إذ يلزم تقديم دعم موجه لإحداث التحوّل المنشود في القطاع مع الحفاظ على الأمن الغذائي. ويمكن لإطار كورونيفيا أن يساعد الأطراف على تهيئة بيئة تمكينية تسمح للوكالات والمؤسسات والكيانات التمويلية المانحة بتعبئة وسائل مخصصة لتنفيذ مشاريع الثروة الحيوانية، بما يشمل التمويل المناخي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وأبرز العديد من ممثلي الهيئات المنشأة وكيانات التمويل أن الرسائل الواضحة التي ينطوي عليها إطار كورونيفيا فيما يتصل باحتياجات وأولويات البلدان النامية في مجال دعم الزراعة والثروة الحيوانية وتغير المناخ ستكون مفيدة للغاية. وشجع المشاركون الأطراف على استخدام إطار كورونيفيا لتعزيز التنسيق الوطني على المستوى الاستراتيجي، ويشمل ذلك على سبيل المثال إدراج أنشطة وأهداف شاملة في مجال تربية الماشية ضمن وثائق الاستراتيجيات الوطنية، مثل خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً.

67- وشدد المشاركون على الحاجة إلى توسيع نطاق المعارف المتعلقة بالطائفة المعقدة من مزايا وعيوب نظم إدارة الثروة الحيوانية والتدخلات ذات الصلة المتعددة الأهداف. وأشار البعض إلى أن إطار كورونيفيا يمكن أن يدعم وضع إطار منهجي لرصد إجراءات التخفيف والتكيف في مجال تربية الماشية. ومن شأن البيانات الموثوقة أن تساعد في تحديد مواطن النجاح والضعف، ووضع خطوط أساس لتحديد الخطوات اللاحقة. ويمكن لإطار كورونيفيا أن يدعم البلدان في معالجة العوائق التقنية والعراقيل المتعلقة بالقدرات وتحديد أولويات تقييم ورصد صمود الثروة الحيوانية ومستوى انبعاثات غازات الدفيئة، بما في ذلك من خلال تقديم إرشادات بشأن كيفية متابعة انبعاثات قطاع الماشية ومستويات إزالتها ضمن الجرود الوطنية لغازات الدفيئة.